أنباء مصرية

العصار: نستهدف الوصول لمنتج محلي مصري بنسبة 100٪

شاب يقف أمام نسخة مصغرة لأبو الهول والأهرامات في رفح جنوب قطاع غزة (رويترز)

القاهرة ـ أ.ش.أ: أكد د.محمد سعيد العصار وزير الدولة للإنتاج الحربي ان الوزارة تستهدف حاليا الوصول لمنتج محلي ومصري 100٪ من خلال تقليل الاستيراد والاعتماد على المواد الخام المصرية في التصنيع. وقال العصار: ان الوزارة لديها مركز بحوث يشترك مع شركات الإنتاج الحربي حاليا في تصنيع بعض الأجزاء والمكونات التي يتم استيرادها من الخارج في التصنيع بهدف الوصول الى منتج محلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد قدر المستطاع لتعميق التصنيع المحلي وتوفير العملة الصعبة على البلاد.

وأضاف العصار خلال افتتاحه معرض الإنتاج الحربي بمنطقة روكسي بمصر الجديدة بعد تطويره خارجيا وداخليا، ضمن خطة تطوير 22 منفذ بيع للمنتجات المدنية للوزارة على مستوى محافظات الجمهورية، ان الإنتاج الحربي مؤسسة لا تهدف للربح وإنما الهدف الأساسي لها هو تلبية احتياجات القوات المسلحة من التصنيع الحربي ثم يأتي بعد ذلك استغلال فائض الطاقات الإنتاجية والبشرية في التصنيع المدني وخدمة المشروعات القومية والتنموية للدولة. وأوضح وزير الدولة ان الوزارة تتبنى خطة تطوير شاملة لمنافذ البيع لديها خلال العام الحالي من حيث الشكل الجاذب للجمهور وتعيين عارضين شباب متخصصين في التعامل مع الجمهور وتطوير خدمة ما بعد البيع، مشيرا الى أن هذا التطوير يأتي كعنصر جذب وتشجيع للمواطن المصري ليضع ثقته في الصناعة المصرية.

ودعا العصار المواطنين لزيارة معارض بيع المنتجات المدنية للإنتاج الحربي في جميع فروعها للتأكد من جودة المنتجات المعروضة بأنفسهم، مؤكدا ان الإنتاج الحربي يهتم بالجودة في التصنيع ويستعين بالخبرات الخاصة لتطوير جودة المنتجات لديه كما يتم طرحها في الأسواق بسعر تنافسي لتلائم الجميع، لافتا الى ان هدف المؤسسة هو إرضاء المواطن المصري في المرتبة الأولى.

«تقرير المفوضين في منازعتي قضايا الدولة لم يتطرق إلى تحديد تبعية تيران وصنافير»
«الدستورية» تترفع عن الزج باسمها في أي نزاع ذي طابع سياسي

القاهرة ـ مجدي عبدالرحمن ـ أ.ش.أ

أكد المستشار رجب سليم نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا والمتحدث الرسمي لها أن الرأي الاستشاري المنسوب لهيئة مفوضي المحكمة في شأن منازعتي التنفيذ المقامتين من هيئة قضايا الدولة في القضية المتعلقة باتفاقية تعيين الحدود البحرية بين مصر والمملكة العربية السعودية، لم يتعرض مطلقا لتحديد تبعية جزيرتي تيران وصنافير لأي من جمهورية مصر العربية أو المملكة العربية السعودية.

وأضاف المستشار سليم ـ في بيان له ـ أن تقرير هيئة المفوضين لم يتناول البتة اختصاص أي من جهتي القضاء الإداري أو القضاء العادي (القضاء المستعجل) حول ما إذا كان التوقيع على الاتفاقية يخضع للرقابة القضائية من عدمه بوصفه عملا من أعمال السيادة أم غير ذلك، مشيرا إلى أن ذلك موضوع دعوى تناقض أحكام لم ينته تحضيرها بعد ولم يصدر فيها تقرير عن هيئة المفوضين، في حين أن منازعتي التنفيذ المشار إليهما تدوران حول الفصل فيما إذا كان حكم محكمة القضاء الإداري يناقض الأحكام التي أصدرتها المحكمة الدستورية العليا في شأن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية من عدمه. وأكد المتحدث الرسمي ان المحكمة الدستورية العليا تترفع عن الزج باسمها في أي نزاع ذي طابع سياسي، وتباشر اختصاصاتها المسندة إليها بالدستور والقانون، ولا تتعداها إلى ما يجاوزها.

وكانت هيئة المفوضين بالمحكمة قد أودعت تقريرها في منازعتي التنفيذ المقامتين من هيئة قضايا الدولة بطلب عدم الاعتداد بالحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري الذي قضى ببطلان توقيع ممثل الحكومة المصرية على اتفاقية تعيين الحدود البحرية بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، حيث أوصى التقرير بعدم قبول منازعتي التنفيذ.

مصادر لـ «الأنباء»: اتجاه لزيادة 50 قرشا فقط في «بنزين 92»

القاهرة ـ هالة عمران

كشف النائب محمد رشوان وكيل لجنة الطاقة والبيئة بمجلس النواب عن وجود اتصالات بين اللجنة والحكومة بشأن زيادة أسعار الكهرباء والبترول، وقال رشوان «اللجنة ستعقد اجتماعا مع م.محمد شاكر، وزير الكهرباء، الأسبوع المقبل، للاتفاق على شرائح الكهرباء التي سيتم زيادتها خلال الفترة المقبلة، فضلا عن الاستماع إلى شرحه بشأن خطته لتلك الزيادة».

وبخصوص البنزين والسولار، قال إنه وصل إلى اللجنة اقتراح من الحكومة بزيادتهما خلال الفترة المقبلة، خاصة «بنزين 92»، المستهدف زيادته إلى 4,5 جنيهات، وذلك بحد أقصى 50 قرشا فقط، وليس جنيها ونصف الجنيه، لعدم التأثير على المواطن.

وأكدت مصادر مطلعة بوزارة الكهرباء والطاقة المتجددة أن مجلس الوزراء برئاسة د.شريف إسماعيل سيناقش في اجتماعه المقبل خريطة الأسعار الجديدة لشرائح الكهرباء التي ستطبق على فاتورة استهلاك يوليو المقبل.

وأشارت المصادر، في تصريحات خاصة لـ «الأنباء» إلى أنه سيتم اعتماد تكلفة سعر الكيلووات ساعة، بـ 977 قرشا بدءا من يوليو المقبل وحتى يونيو 2018. وكشفت المصادر أن جهاز تنظيم الكهرباء سيحمل كل من يزيد استهلاكه على ألف كيلووات شهريا، ضعف التكلفة الفعلية لدعم محدودي الدخل الذين لا يزيد استهلاكهم على 200 كيلووات في الشهر.

مصر تنضم لأول اتفاقية دولية لمكافحة التهرب الضريبي

القاهرة ـ ناهد إمام

أعلن نائب وزير المالية للسياسات الضريبية عمرو المنير انضمام مصر لأول اتفاقية دولية متعددة الأطراف لمنع التهرب الضريبي على مستوى العالم، حيث تستهدف الاتفاقية الحد من تآكل الوعاء الضريبي عبر مكافحة التهرب الضريبي الدولي بما يضمن حصول كل دولة على نصيبها العادل من الضرائب الناتجة عن التعاملات والأنشطة الاقتصادية عبر الحدود. وقال المنير إنه وقع على الاتفاقية ممثلا عن مصر بمقر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بالعاصمة الفرنسية باريس بحضور وزراء مالية وخارجية ومسؤولي حكومات 67 دولة، لافتا إلى أن مصر والكويت هما الدولتان العربيتان الوحيدتان الموقعتان للاتفاقية حاليا إلى جانب عدد من الدول الكبرى تتمثل في معظم الدول الأوروبية بالإضافة إلى الهند والصين واليابان وجنوب أفريقيا وأندونيسيا.

نتيجة الثانوية العامة بعد 20 يوليو المقبل

القاهرة ـ مجدي عبدالرحمن

أكد رئيس قطاع التعليم العام بوزارة التربية والتعليم ورئيس امتحانات الثانوية العامة د.رضا حجازي أن نتيجة امتحانات الثانوية العامة سيتم الإعلان عنها بعد 20 يوليو المقبل. وقال حجازي «كل ما يمكنني أن أقوله للطلاب الآن.. انتظروا نتيجتكم بعد يوم 20 يوليو» وتستمر هذه الامتحانات حتى يوم 24 الجاري.

أكد حجازي أنه من المتوقع أن تنتهي أعمال تصحيح امتحانات الثانوية العامة في الفترة بين 15 و17 يوليو 2017.

وقال إن أعمال المراجعات ستحتاج إلى يومين بعد ذلك في الكنترولات، لتكون النتيجة جاهزة من يوم 20 يوليو.

ونفى حجازي ما نشرته بعض المواقع الإخبارية بشأن إجراء تعديل في نموذج إجابة مادة التاريخ، مضيفا أن الامتحان وإجابته تحتكم للمنهج المقرر للطالب دراسته وليس وفقا لرؤية البعض للتاريخ أو الكتب الخارجية.

أنباء اقتصادية

7 مليارات جنيه: أعلن نائب وزير المالية المصري أحمد كوجك، ان مصر تستهدف جمع ما بين خمسة وسبعة مليارات جنيه من برنامج طرح شركات وبنوك بالبورصة خلال 2017ـ2018، فيما توقع الرئيس التنفيذي لبنك الاستثمار المصري الحكومي، إن.آي كابيتال، أشرف غزالي ان تبلغ حصيلة طرح أسهم الشركة الهندسية للصناعات البترولية (إنبي)، في بورصة مصر بين 100 و150 مليون دولار.

□□□

فتح باب الترشح بالبورصة: أعلنت إدارة البورصة المصرية ان الانتخابات الخاصة باختيار أعضاء مجلس إداراتها والتي ينتظر انعقادها في 22 من شهر يونيو الجاري ستقتصر على المقاعد الخاصة بممثلي الشركات العاملة فقط. وبناء عليه ستقوم إدارة البورصة المصرية باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تنفيذ ما ورد بالفتوى المشار إليها، وإعادة فتح باب الترشح لشغل المقعدين الممثلين للشركات المقيدة بالسوق الرئيسي وبورصة النيل في موعد سيتم تحديده لاحقا وبعد استيفاء كل الخطوات الإجرائية والقانونية اللازمة.

□□□

الدين الخارجي: أعلنت وزيرة التخطيط د.هالة السعيد ان الدين الخارجي لمصر زاد إلى 71,8 مليار دولار بنهاية فبراير، وأشارت الى ان الدين الخارجي قد زاد نحو 4,478 مليارات دولار في يناير وفبراير، من 67,322 مليار دولار نهاية ديسمبر.

□□□

المسودة الأولى للاستثمار: عقدت لجنة إعداد مسودة اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار اجتماعها الثالث لتلقي مقترحات كل من وزارات الداخلية والتضامن الاجتماعي والمالية والزراعة واستصلاح الأراضي والقوى العاملة والبيئة والتنمية المحلية والهجرة والاتصالات، إضافة إلى جمعية أصحاب المناطق الحرة الخاصة، والهيئة العامة للاستثمار.

واستمعت، إلى مقترحات وزارة السياحة المتعلقة بالمناطق السياحية، لوضعها في المسودة الأولى للائحة قانون الاستثمار.

● إعداد ـ ناهد إمام

أنباء لبنانية

مستشار الرئيس عون: سعد الحريري أكبر المضحين
قانون الانتخابات اجتاز محطة مجلس النواب

الجلسة العامة برئاسة رئيس مجلس النواب نبيه بري لمناقشة واقرار مشروع قانون الانتخابات (محمود الطويل)

المعترضون على القانون الانتخابي خلال اعتصامهم امام مدخل المجلس

بيروت ـ عمر حبنجر

اجتاز قانون الانتخابات الجديد محطة مجلس النواب بعد ظهر أمس الجمعة، وبمادة وحيدة، بعد نقاش تحكم فيه ضيق الوقت، وطويت صفحة الأخذ والرد والصياغة والإعداد لتفتح صفحات النقد والتحفظ، مع الغوص في آليات التطبيق العملي لقانون متعدد المعايير والتقسيمات.

وكان لافتا انسحاب وزير الحزب القومي علي قانصو من الجلسة احتجاجاً على قانون الانتخابات.

وقبيل افتتاح جلسة النقاش في الثانية من بعد الظهر، تجمع ناشطو الحراك المدني في محيط مجلس النواب، وتحديدا في ساحة رياض الصلح احتجاجا على طبيعة هذا القانون وعلى الجانب التمديدي فيه للمجلس النيابي سنة إضافية، لكن احتجاج هؤلاء الناشطين ممن تحركهم بعض القوى السياسية جاء متأخرا كما يبدو، وبعد أن سبق السيف العذل.

رئيس حزب الكتائب سامي الجميل، لم يكتف بما أورده في مؤتمره الصحافي يوم الخميس ضد هذا القانون، إنما أضاف الى ذلك، تفنيده مشروع قانون الانتخاب في المجلس أمس، واضعا النواب أمام مسؤولياتهم تجاه الرأي العام، ومطالبا بتقصير فترة التمديد والاستفادة من الفترة الفاصلة عن دعوة الهيئات الناخبة لتصحيح الكثير من الشوائب التي تعتري قانون الانتخاب.

الرئيس بري أفسح في المجال أمام النواب الذين لم يشاركوا أو تشارك كتلهم في مباحثات صياغة القانون ليدلوا بدلوهم.

ووصفت مصادر كنسية اعتماد النسبية مع الـ 15 دائرة انتخابية، بأنها جيدة في هذا الوقت وتؤمن عدالة التمثيل وتعطي كل ذي حق حقه، لكنها اعتبرت بالمقابل أن النسبية على الأمد البعيد قد لا تكون ملائمة للمسيحيين خصوصا في المناطق المختلفة، حيث يتنامى عدد الناخبين المسلمين بشكل أسرع، الا إذا عادت الديمغرافيا الى توازنها.

وزير شؤون المرأة جان أوغاسبيان، قال إن أطرافا معينة داخل مجلس الوزراء يرفضون «الكوتا» النسائية، ويؤيدونها على المنابر الإعلامية.

وأشار الى فقرة أبعدت عن القانون وكانت تتضمن أن يكون على لوائح المرشحين مرشحة واحدة على الأقل، مذكرا بأن البيان الوزاري للحكومة لحظ الكوتا النسائية في أي قانون جديد، وعلى هذا الأساس حصلت الحكومة على ثقة مجلس النواب، وقال انه طالب رئيس المجلس بطرح هذه الفقرة على التصويت.

أوغاسبيان رفض تسمية الجهات التي تعارض «الكوتا النسائية»، لكن النائب محمد الحجار كشف أن حزب الله هو من رفض بينما أعلن رئيس المجلس النيابي ورئيس الحكومة تأييدهما لها، الوزير مروان حمادة، قال إن قانون الانتخابات الجديد هو نتاج الممكن، في أجواء صعبة جدا، لكن هذه الحكومة أتت لإنجاز قانون الانتخابات ولإنجاز الموازنة، وهي قطعت شوطا كبيرا.

النائبة بهية الحريري عبرت عن رضاها على ما تحقق، وقالت ما من قانون مثالي، وهذا القانون هو أفضل الممكن، فلنطبقه، ثم نعد تقييمه لاحقا.

أما النائب السابق فارس سعيد فقد رأى أن إدخال النسبية الى النظام الانتخابي اللبناني خطوة تقدمية وإصلاحية بامتياز.

مستشار الرئيس ميشال عون، جان عزيز، وردا على سؤال لقناة «الجديد» قال إن رئيس الحكومة سعد الحريري هو أكبر المضحين بالنسبة لهذا القانون، وان القوات اللبنانية ورئيسها سمير جعجع هم أكبر الكاسبين.

وبسؤاله عمن كان عراب هذا القانون الرئيس عون أم حزب الله، قال: انه قانون الرئيس عون.

عزيز نفى أن يكون الرئيس عون بصدد دعوة القيادات السياسية للتداول بالأوضاع، وقال: هذه الفكرة كانت واردة قبل الاتفاق على قانون الانتخابات، أما وقد أصبح القانون واقعا، فإن كل ما تداولته بعض وسائل الإعلام غير صحيح.

وردا على سؤال قال: نعم هذا التمديد التقني، عمليا هو التمديد الثالث، والذي هو ثورة بلا دماء، للتغيير السياسي، وفق الرئيس ميشال عون، وسيعيد الوجوه ذاتها الى المجلس النيابي مع إمكانية حدوث مفاجآت طفيفة في عملية الفرز واحتساب الأصوات، معتبرا بالتالي أن المنظومة السياسية القابضة على القرار السياسي والتوجيهي تحت شعار «الديموقراطية التوافقية»، عملت المستحيل لتفصيل النسبية على قياسها ضاربة بعرض الحائط حق الشعب باختيار من يريد من خارج القضاء الذي هو فيه لتمثيله في المجلس النيابي.

وردا على سؤال، ختم حنين مشيرا الى أن قانون الخمس عشرة دائرة ليس بالإنجاز الكبير، إنما يُمكن اعتباره خطوة ناقصة نحو قانون أفضل على مستوى التغيير والتعبير عن الإرادة الشعبية، متمنيا على القوى السياسية ألا تتغنى كثيرا بهذا القانون لأنه ليس أفضل بكثير من قانون الستين ولا يعبر عن طموح الشعب وتطلعاته.

الوزير حمادة: القانون الجديد نتاج الممكن

انسحاب الوزير علي قانصو من الجلسة احتجاجاً على القانون

صلاح حنين لـ «الأنباء»: المولود الجديد ابن عم القانون الأكثري ولا يعبِّر عن طموح الشعب

بيروت ـ زينة طبارة

رأى الخبير الدستوري النائب السابق د.صلاح حنين أن قانون الخمس عشرة دائرة، هو من حيث المضمون والنتائج ابن عم القانون الأكثري، فالقوى السياسية التي صاغت تفاصيله وأغرقت البلاد بعنوان «التمثيل العادل والصحيح»، ظلت تدور في زواياه حتى اخترعت «نسبية مجتزأة» لا تعطي كامل مفاعيلها في عملية الفرز واحتساب الأصوات، وذلك لاعتبار حنين أنه كلما صغرت الدوائر الانتخابية، كلما اقتربنا من القانون الأكثري بسبب ضيق المجال الانتخابي وإلزام المواطنين بالانتخاب كل ضمن القضاء المتواجد فيه، معتبرا بالتالي أنه كان على طابخي القانون أن يعتمدوا النسبية على مستوى المحافظات الخمس التقليدية، فيما لو كانوا فعلا يريدون نسبية تعبر عن حقيقة المزاج الشعبي.

ولفت حنين في تصريح لـ «الأنباء» الى أن الثغرة الثانية التي أظهرها القانون، تكمن باعتماد الصوت التفضيلي على مستوى القضاء، الأمر الذي سيضيق رقعة الخيارات على الناخبين، إذ كان من واجب القوى السياسية اعتماد الصوت التفضيلي على مستوى المحافظة كي يسمحوا للمقترع في قضاء بعبدا على سبيل المثال أن يعطي الصوت التفضيلي لمرشح في قضاء الشوف أو في قضاء جبيل، لكن ما جرى عمليا هو أن القوى السياسية صاغت القانون على قياسها بما يضمن إبقاء التوازن السياسي على حاله وسيطرة الأحزاب على كل تغيير محتمل في الأحجام والوجوه.

وعليه يؤكد حنين أن قانون الانتخاب بحالته الحاضرة، لن يُحدث التغيير المرجو شعبيا، وسيعيد الوجوه ذاتها الى المجلس النيابي مع إمكانية حدوث مفاجآت طفيفة في عملية الفرز واحتساب الأصوات، معتبرا بالتالي أن المنظومة السياسية القابضة على القرار السياسي والتوجيهي تحت شعار «الديموقراطية التوافقية»، عملت المستحيل لتفصيل النسبية على قياسها ضاربة بعرض الحائط حق الشعب باختيار من يريد من خارج القضاء الذي هو فيه لتمثيله في المجلس النيابي.

وردا على سؤال، ختم حنين مشيرا الى أن قانون الخمس عشرة دائرة ليس بالإنجاز الكبير، إنما يُمكن اعتباره خطوة ناقصة نحو قانون أفضل على مستوى التغيير والتعبير عن الإرادة الشعبية، متمنيا على القوى السياسية ألا تتغنى كثيرا بهذا القانون لأنه ليس أفضل بكثير من قانون الستين ولا يعبر عن طموح الشعب وتطلعاته.